الموضوع (05) – العلاقات الاورمغاربية الدبلوماسية والأمنية

منذ نشأته عمل الاتحاد الأوربي على إقامة وتطوير علاقات من خلال سياسات مشتركة أستهدفت المجالات الاقتصادية والتجارية، وتركزت علاقاته الخارجية على تقليد دبلوماسي قائم على مجموعة من المبادئ، وفي هذا الإطار حرص الاتحاد الأوربي على بناء سياسة خارجية امنية مشتركة بين أعضائه بهدف إيجاد آلية أكثر مؤسساتية من سياسات التنسيق السابق، حيث يظهر من الاتفاقيات الأخيرة أن هناك تطورا ملحوظا في مجال السياسة الخارجية تسعى إلى تعزيز الاستقرار مع الشركاء الإقليميين للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية، بالإضافة لقضايا التهديدات البيئية.

وتجسيدا لهذا العمل المشترك في هذه المجالات، تم وضع آلية جديدة لسياسة الاتحاد الأوربي الخارجية، والتي يمكن رصدها في ابتكار المفوضية الاوربية ومجلس الوزراء. وكان التعامل من قبل الاتحاد الأوربي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مع مجمل التهديدات سواء من خلال آلية الشراكة، أو سياسة الجوار.

1. **آلية الشراكة:** يتصدر البعد السياسي والأمني سلم أولويات بيان برشلونة، حيث اكد على أهمية ذلك من البداية وأكد على أن الهدف العام للشراكة يتجسد في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الحوار والمبادلات والتعاون الذي يضمن السلام والأمن والإستقرار، بتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

2. **السياسة الاوربية للجوار:** تنبثق سياسة الجوار الاوربية من المؤسسات الاوربية، وهي ناتجة عن المشروع الأوربي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الاوربية في مارس 2003، للوثيقة الرسمية الموسومة ب: "أوربا الموسعة والجوار: غطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، وقد تم تصور سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز تشمل دول الجوار منها الدول المغاربية لاقامة حلقة من الأصدقاء؛ مشاركة المنافع الناتجة عن توسع الاتحاد الأوربي (2004)؛ تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء؛ تطوير الالتزام المشترك في حقوق الانسان والقيم وسيادة القانون والحكم الراشد؛ تحسين العلاقات الاقتصادية وأهميته للأمن.

وفي دعم سياسة الجوار الأوربي كجزء من إصلاح آليات مساندة المفوضية الاوربية، تعد آلية الشراكة والجوار الأوربي المعروفة بـ (إنبي ENPI) الأكثر مرونة من حيث تركيزها على تفعيل السياسات المستهدفة للتنمية المستدامة، والتكامل الاقتصادي التقدمي القائم بين الاتحاد الأوربي والدول المجاورة له بما فيها تونس والجزائر والمغرب للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة ولبناء منطقة آمنة ومستقرة، وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوربي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضائه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات.

يمكن القول أن سلة السياسة والأمن تدعمت بمجموعة من المبادرات والاتفاقيات حول تقوية التعاون بين الضفتين خاصة التأكيد على هذه المبادرات التي تركز على ضرورة تبني إجراءات ذات طبيعة ضامنة للاستقرار بأداوت مالية واقتصادية وقرارات سياسة يأمل الأطراف أن تكون ناجعة في الحد من تأثير تهديدات الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية على مجتمعات دول المنطقة.